

## " مفهوم الدين القبيح و عراق ما بعد صدام "

باتريشيا آدمز  
المديرة التنفيذية لمؤسسة بروك العالمية - تورونتو  
مقدمه الى المؤتمر العالمي حول الديون العراقيه  
حالة لتطبيق مفهوم نظرية الدين القبيح  
مارس - آذار 16-17, 2004  
برلين - المانيا

شكرا لكم.....

ان لي الشرف ان اكون معكم لمناقشة هذا الموضوع الهام.

في مناقشة الجانب القانوني لنظرية او مفهوم الدين القبيح ومدى انطباقها على عراق ما بعد صدام يمكن القول و بلا تحفظ ومن البداية بأن اغلب الديون التي ورثها العراق من نظام صدام هي بغیضة من الناحية القانونية وبالتالي لا يمكن فرض دفعها أو تنفيذ الالتزام بها قانونياً .. "

ان شرح مفهوم الديون البغيضة والذي يعود الى البروفسور الروسي الكسندر ساك في عام 1927 حيث يعرفه بهذه الطريقة: .. اذا تركت سلطة دكتاتورية ديناً لم يكن لمتطلبات أو لمصلحة الدولة لكن لتقوية نظامها الدكتاتوري ، لقهرو شعبها الذي يناضل ضدها ، الخ .. ان هذا الدين هو كرهه وبغیض لكل شعب هذه الدولة .. "

ومن وجهة نظر البروفسور ساك فإن " الدائنين يكونوا قد قاموا بعمل عدائي ضد هذا الشعب " وبالتالي لا يمكن ان يتوقعوا من أمة تحررت من سلطة دكتاتورية ان تسدد الديون البغيضة " . هذه الديون الشخصية للسلطة التي تدفقت لمصلحتها ، يرتبط مصيرها مع سقوط السلطة ، يقول ساك .. بأن الدين بالنتيجة وبالتالي يسقط بسقوط السلطة .. ومع انه كان قد كتب ذلك منذ 80 سنة فإن البروفسور ساك يمكن ان يكون كلامه عن عراق الحاضر اليوم . فحالياً هناك اعتراف واسع من أن الديون التي خلفها نظام صدام كانت قد استخدمت لتمويل مشتريات الاسلحة، بناء القصور ، ادوات و وسائل القمع ضد الشعب العراقي .

**لذلك فإن ديون صدام هي " ديون بغیضة " كلاسيكياً .**

كيف نعرف ذلك ، ربما نحن لا نعلم بالتحديد كيف صرفت هذه الاموال ، حيث لا تتاح أية بيانات احصائية حكومية . كذلك لا تتاح بيانات لدى صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي . ان الصندوق يعد تحليلاً لقدرة الاقتصاد العراقي على خدمة وتواصل الدين وقد اتصل ب 50 دولة طالباً معلومات عن الدين القائم والمستحقات المطلوبه لهم على العراق . لكن الصندوق يعترف " .. ان موظفيه ليس لديهم القدرة لتدقيق هذه المعلومات .. "

ومن الناحية الاخرى ، فإن شواهد قد بدأت تظهر ، تشير الى انه منذ بداية رئاسة صدام في حكم العراق ، فإنه قد تراكم لديه ما يقارب 40 مليار دولار في حسابات خاصة خارجية ، وان الناتج

المحلي الاجمالي قد تراجع للنصف وان العراق قد تحول من دولة لا ديون عليها الى اكثر الامم مديونية في العالم .

وحول تفصيل تقديرات الديون العراقية التي تصل الى حوالي 120 مليار دولار منها : 42 مليار دولار مطلوبه لحكومات تمثل نادي باريس و60 - 65 مليار دولار مطلوبه لدول من غير اعضاء النادي والباقي - 3 مليار الى البنوك التجاريه و 12 مليار الى شركات \_ مملوكة للقطاع الخاص . **وماهو مثير حقاً حول الدائنين هو انهم حكومات** - المانيا ، فرنسا ، روسيا ، أمريكا - قامت بإقراض النقود على اساس سياسي وليس المعيار التجاري ( السوقي ) . كما قال معلق امريكي معروف في مجلة الـ وول ستريت .. " كل الديون لها صلة بالسياسة من ناحية أو اخرى " .

## ماذا على العراق ان يعمل ؟

اعتقد ان على العراق ان يحل ازمة الديون ، ليس بطلب الرأفة من الدائنين ، لكن من خلال الإحتكام وفقاً لقواعد القانون. على الادارة الجديدة للعراق ان لا توافق على إعادة دفع اي دين اخذه نظام صدام حتى يقدم الدائنين البرهان والدليل على شرعية الديون . وعند طلب البرهان ، فالشعب العراقي لا يحتاج ، و لا يجب ان يشعر بأنه بحاجة للحصول على موافقة من هذه الحكومات أو من المؤسسات الدولية مثل الامم المتحدة ، نادي باريس ، البنك الدولي او الصندوق. لأنهم - أي العراقيين مدعومين بقواعد العدالة الطبيعية ويعد هذا من المعايير الدنيا لحق اتخاذ القرار المناسب والعاقل ..."

ان من حق الشعب العراقي ان يطلع تفصيلاً على اي مطلوبات مستحقة عليه ، وليس بشكل اجمالي ، إن لهم الحق لأن تسمع قضيتهم بشكل عادل ، حيث يتاح لهم التمثيل القانوني ، وان لهم الحق بحكم قضائي غير منحاز لمطالبات لا يكون فيها مصلحة للحاكم نتيجة الحكم .

## وهذا يلغي دور نادي باريس .

في عالم التمويل المالي ، فإن القروض السيئه للقطاع الحكومي العام تناقش في نادي باريس ، الذي يمثل مجموعة من الحكومات الدائنه الرئيسييه ويتم التنسيق بين هذه الدول بواسطة وزارة المالية الفرنسية . والنادي يعمل بسرية تامة وبشكل غير رسمي ليتجنب الاحراج من الدائنين او المدينين على حد سواء . فالحكومات الدائنه تجلب مطالباتها الى مائدة النادي بشكل اجمالي وليس كل دين على حدة . ويفضل هؤلاء الدائنون ان يشطبوا ديون صدام في هذا الاطار المغلق لتجنب البديل \_ تحدي الاحراج من الرأي العام . ان نادي باريس يعمل لتغطية الديون البيغضة لصدام . ان اعضاء نادي باريس يفضلوا دفن اخطاء بواعثهم السياسية تحت ما يسمى " عملية إعادة الجدولة المنظمه " القائمة على ما يقررونه بشأن " قدرة العراق على الدفع " وليس على احقية العراق في ان يطلب ذلك الأمر .

ان ماكنة نادي باريس تعمل وبحركة من أجل حل ديون العراق ، وبمناقشات حول شطب 80 % من ديون صدام . ولكن على العراقيين ان يحذروا من الاعيب الدائنين لاسترضائهم واستمالتهم لنادي باريس . فهذا النادي سوف يعامل ديون نظام صدام على انها ديون الشعب العراقي ، اي انهم يضيفوا عليها الشرعية في هذه العملية . يرفض وبشكل قطعي مبدأ الذهاب يحملونا الفوائد المتأخرة المتراكمة منذ ما قبل 1990 وحتى اليوم زائداً الاقساط والفوائد على ال 40 مليار دولار المتبقية ، اي اننا سوف نستمر بالدفع نحن والاجيال الثلاثة القادمة لديون صدام ، وهذه هي حقيقة صفقة جيمس بيكر/ نادي باريس .

ان الشعب العراقي لا يمكن ان يرضى أو يقبل بما هو مطروح على الساحة ، ولا يمكن ان يسمح للحكومة الانتقالية المؤقتة بأن تمرر الموافقة على مثل هذه الصفقات .

وبعبارة اخرى فإن ذلك يعني عدم الموافقة على دخول الصفقات السياسيـة للغزف الخلفية وهو ما يجري في نادي باريس ، حيث يكون الدائنون هم القضاة والعراقيين هم المذنبون والمدينون الذين عليهم طلب الرأفة والرحمة. أن على كل الخيرين في العالم وفي العراق خاصة ، من الاحزاب والمؤسسات الدينيه والمدنيه دعم ودعوة الحكومة العراقية الجديدة لأن تتبع الطريق القانوني لتحديد مدى شرعية المطالبات ضد شعبها وعليها ان تؤسس للعملية التحكيمية لبيان من كان يمول نظام صدام واين ذهبت المليارات تلو المليارات من الدولارات؟؟

## وفي ادناه كيف يمكن عمل ذلك

اولاً من اجل تحديد مدى شرعية الديون ، اي تلك الديون المستخدمة لمصلحة الدولة ، فعلى العراق ان يتبع اسلوب ايجاد الحقيقة . وذلك بدعوة الحكومة العراقية الجديدة للدائنين – من الذين يمثلوا الطرف الذي يملك الوثائق – لتسجيل مطالباتهم من خلال منبر عام معلن عنه ، مثل هيئته عامه معلن عنها اعلامياً مع عناوين لها في ذات الدول الدائنه ويمكن ان يكون لها موقع محدد على شبكة الانترنت . وهذا التوجه يتماشى مع اول قواعد العدالة الطبيعية . وعلى ضوء ذلك يمكن للحكومة اتخاذ الاجراءات لدفع تلك الديون التي تجدها شرعية وتدعو للتحكيم بشأن الديون التي تعتبرها " بغيضة " .

وهناك قواعد واجراءات تحكيميه معتبرة لحل الخلافات الدولية يمكن استخدامها ، بما فيه لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي UNCITL . ووفق تلك القواعد يمكن للعراق والدائنين اختيار الحكام ليشكلوا محكمة ويتفقوا على مجموعة من المعايير القانونية . وفي ظل اختيار اية عملية تحكيميه فإن مبادئ الديون البغيضة يمكن ان تكون واحدة فقط من المبادئ المعتمدة . أما مبادئ العدالة والشرعية ذات الصلة بالصفة التمثيلية ، الغش ، الفساد والرشوة ، الثراء غير العادل ، بما فيها القواعد العامة للقانون الشخصي يمكن للقضاة الاسترشاد بها لاتخاذ القرارات . ومن اجل اضعاف طابع الشرعية للمحكمة ، وبالتالي شرعية وقانونية قراراتها فإن وقائع جلسات المحكمة يجب ان تجري بصورة علنية .

هذا ويمكن للعراق اثبات حسن نيته ، بإيداع جزء من اموال الدين في حساب لدى طرف ثالث يدفع منه فوراً اذا ما قررت المحكمة ذلك .

اما الدائنين الذين لا يرغبون اتباع مثل هذا التوجه للعراق ، فإنه يمكن مقاضاته لاعادة دفع ديونهم وفقاً للنص القانوني في كل عقد . لكنهم لا يمكن ان يضمّنوا نجاح مساعدهم هذا في المحاكم . لسبب واحد ، اذا كانت الديون بغيضة فإن العقود المصاحبة لها يمكن ان تكون بغيضة هي الاخرى ، تتيح للعراق الطعن والتحدي للاسلوب القانوني المحدد في العقد . في حين ان الدائنين الذين يستطيعوا اثبات ان ديونهم كانت قد استخدمت لمصلحة الدولة ، فليس هناك من خوف عليهم .

واذا ما وضح علنياً بأن العراقيين سوف يطلبوا الأدلة والبراهين عن كيفية انفاق اموال الدين وان تفاصيل الديون تكون متاحة بشكل علني عام ، فإن العديد من الدائنين - خاصة المقرضين من القطاع الحكومي العام الذين قدموا معظم الأموال لصدام - سوف لن يتقدموا لطلب مستحقّاتهم على الاطلاق .

وفي النهاية ، يمكن ان نجد ان الجزء الاعظم من الديون هي غير شرعية ، تاركة العراق بأعباء دين يمكن تحمله وادارته وكذلك يمكن تمويله بدون مساعدة أو " تخفيف " من نادي باريس . واذا

ما كانت هناك حاجة الى دعم أو تخفيف ، فإنها ستكون شرعية وليس من خلال دين غير شرعي

ان هذه العملية ، كما اوصى بها البروفسور الكسندر ساك ، سوف لن تسمح للسلطة برفض الاعتراف بالدين او تمتنع عن اعادة دفعه بشكل تحكيمي او احادي الجانب ، لكنها ستكون خاضعة لمتطلبات العملية القانونية .

ان بعض الدائنين قد اصدروا تحذيراً ب " هلاك " مالي للعراق اذا ما اتبع طريقة التحكيم القانوني وفقاً لمفهوم الدين البغيض ، ان هذا لهراء . وان غيرهم سوف يصرخ بغباء ويهدد بمقاطعة مالية للعراق اذا ما اتبع مفهوم الدين البغيض . ان على حكومة العراق الجديد اهمال مثل هؤلاء .

ان **مارك ميديش النائب المساعد سابقاً في وزارة المالية الامريكية** ، والذي يعمل حالياً كمحامي يمثل بعض الدائنين للعراق ، قد سمى التحكيم بمفهوم الدين البغيض ب " التصليل " . ان ذلك سيكون سيئاً للعراق كما قال وانه " سيكون سابقة ضارة للنظام المالي الدولي " ... وبالنسبة للعراق ومن اجل تطبيع علاقاته المالية الخارجية يجب عليه ان يحترم اولى القواعد للمبدأ القانوني : " يجب احترام وقبول ما في العقود .. .. اذ بدون هذه الفرضية لا يمكن للأسواق ان تعمل وستعم الفوضى نتيجة لذلك " .

### **العكس هو الصحيح لما سيحصل**

حيث ان النتيجة الطبيعية للمبدأ القانوني للسيد ميديش ، من أنه " يجب احترام و قبول ما في العقود " هو المبدأ القانوني القائل بأن " .. العقود غير الشرعية يجب عدم الوفاء بها أو الالتزام بها " . فمن اجل ان يطلب الدائنون بهذا المبدأ الاول للقانون عليهم قبل ذلك واجب تثبيت شرعية عقودهم .

وعلى الأصح من ذلك ، في تقويض احترام المبدأ القانوني ، فإن اعتماد التحكيم وفقاً لمفهوم الدين البغيض سيكون تطبيقاً للمبدأ القانوني .

اذ ان هذه العملية ستعطي الدائنين الفرصة لتقديم الشواهد بأن حصيلة قروضهم كانت تستخدم لاغراض شرعية عامة . ان هذا " الاجتهاد " المطابق للاعراف القانونية لا يعد نادراً أو استثنائياً و لا هو شاقاً . في الحقيقة ، فإنه بقدر ما يزداد تقديم الاقراض وتمويل المشروعات اليوم ، فإن المقرضين يعرفون أغراض القرض ويضعوا مجموعة القواعد التمثيلية والضمانات لتقييد المقرض . اذ ان الاموال تقدم دورياً مع الالتزام بشروط العقود . اما في حالة عدم الالتزام بالشروط فإنه يلغى العقد ويصبح الدين مستحق الدفع فوراً . اذ بذلك يمكن تحديد شرعية القرض في الحال . وتحت ظل تحكيم الدين العراقي ، واذا ما استطاع الدائنون ان يثبتوا هذا الاجتهاد القانوني فإن مطالباتهم ستكون مؤيدة بأنها شرعية . أما اذا لم يستطيعوا ذلك فإن مطالباتهم ستفتشل .

### **ان التمويل الدولي سوف تتم خدمته بهذه السابقة .**

ان العملية التحكيمية لديون العراق سوف تبرهن للمقرضين بأن هناك حاجة لأثبات شرعية المقترض ، وان ذلك يعد مهماً اذا كان المقترض هو صدام حسين . بسبب الحاجة الى احتياطات استثنائية لخلق التزامات مالية ملزمة . وكذلك الحال بالنسبة لأهمية الاستخدام الذي ستوضع فيه الأموال . ان المقرضين في حاجة لأن يكونوا حذرين ، لأنهم سيعرفون ذلك اذا ما استخدمت اموالهم لشراء الاسلحة ، بناء القصور ، ادوات القهر والتعذيب ، ففي ظل مفهوم الدين البغيض ، فإن مطالباتهم سوف تكون غير قابلة للتنفيذ بالدفع قانونياً .

ان مفهوم الديون البغيضة سوف يشجع تدقيق وفحص الدائنين للقروض المقدمة التي يدعى بأنها ذات طبيعة عامة . انها سوف لا تشجع الاقراض غير المنتظم او غير السليم ، وسوف تقدم للدائنين الحذرين المزيد من الامان ازاء القروض المستقبلية .

واليوم ، فإن معظم المقرضين لحكومات بغيضة كرية ، يفترض انه لا يهتما معرفة مدى شناعة طبيعة هذه الحكومات وانفاقها ، حيث ستجبر هذه الدول مواطنيها على اعادة دفع الديون . وان

هذا التوقع خلق فوضى اخلاقية في الاقتراض السيادي للدول ، مما ادى الى قروض خطرة مع عدم قدرة للسداد متواترة . بينما على الضد من ذلك ، فإن مفهوم الديون البغيضة يساعد في الغاء هذه الفوضى الاخلاقية من خلال التمييز بين الديون المرتبطة بنظام معين وتسقط مع سقوط النظام ، وديون تبقي النظام حياً .

وبواسطة توضيح لمسئوليات الدائنين او المقترضين وبالتالي حقوقهم لإعادة الدفع أو الإمتناع عن الدفع ، فإن تحكيم الدين البغيض سوف يساعد على الغاء الفوضى الاخلاقية التي اشاعت عدم الاستقرار في التمويل العالمي خلال ال 60 سنة الماضية .

وبالنسبة للعراق ، فإن النقاد على خطأ حين يتوقعون بأن العراق سوف يتضرر اذا ما لجأ الى تلك العملية وقواعد القانون لتسوية المطالبات ضد شعبه . بل فبالاحرى ان الاستقرار والتوكيد الذي تخلقه قواعد القانون سوف تجذب رأس المال العالمي ، وسوف يكتشف سريعاً وبشكل كاف ان مستقبل القروض والسندات يمكن جعله وبسهولة " محمياً من ديون بغيضة " بالمزيد من الحذر والاجتهاد .

وفي الوقت نفسه ، فإن بديل نادي باريس على عملية تحكيمية مفتوحة عامة – حيث تجري فيه مفاوضات وراء الابواب المغلقة بين الدائنين الذين يقرروا حول قدرة العراق على الدفع – سوف يفرخ نظريات تأمرية ، مثيرة للشك متشائمة ، ويتوقع بأنها ستكون مرفوضة بشكل كبير من العراقيين . ان بديل نادي باريس سوف يظهر على انه لا اكثر من ترتيب دولي حيث يتم رهن موارد العراق لصالح الدائنين ، بما فيها روسيا ، اليابان ، فرنسا والولايات المتحدة الامريكية.

واكثر عمقاً من هذا، فإن اعطاء الدائنين لحوافز من اجل اقراض محدد فقط ولأغراض ذات شفافية تخدم المصالح العامة ، سوف تؤدي الى فقدان " أي صدام مستقبلي " لأي قدرة لتمويل جيوشه وحساباته المصرفية الخارجية . وذلك سيكون اكثر فائدة للأجيال المستقبلية في العراق وغيره .

شكراً